



Munich Personal RePEc Archive

# **Manufacturing Sector and the process of Structural transformation in Libyan Economy**

Alrubaie, falah.K.Ali

Economics-faculty of Economics –derna -Omar Almkhtar university

2004

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8312/>  
MPRA Paper No. 8312, posted 18 Apr 2008 05:54 UTC

# " Manufacturing Sector and the process of Structural transformation in Libyan Economy"

Dr.falah.K.Ali Alrubaie  
Economics-faculty of Economics –derna -Omar Almkhtar university

## Abstract

This study aims to diagnosis the role of Manufacturing sector in the process of structural transformation in Libyan Economy and determination the nature of transformation during 1970-2000 by following:-

- 1-Diagnosis the main structural relationship among the Economical activities and determination the nature of transformation which has take part during the study period, in order to determine whether this transformation causes a state of structural imbalance or it harmonizes with the aim of structural balance which declaration in economic plans
- 2- Diagnosis the structural transformation in manufacturing sector by study the relations between branches, activities and patterns, small and large scale, import substitution and encourage exports activities.
- 3:- study the reflection of structural transformation in manufacturing sector on the directions of the main structural relationship among economical activities of Libyan Economy.

## القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي

د. فلاح خلف علي الربيعي /عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد –جامعة عمر المختار

### مستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول الهيكلي التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2000 من خلال ما يأتي :-

- 1-تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الناتج المحلي الاجمالي ، وهل أن هذه التحولات قد ساهمت في تكريس حالة الاختلال الهيكلي أم انها ساهمت في تحقيق نوع من التوازن البنائي ويتوافق مع الاهداف المعلنة في خطط التنمية
- 2-تشخيص أهم التغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الصناعة التحويلية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية ،وبحسب طبيعة السلعة المنتجة، وبحسب معيار الحجم ،وبحسب الأنماط التي تبنتها السياسة الصناعية وهي نمط تعويض الاستيراد وتشجيع التصدير
- 3-تحديد حجم الانجاز التنموي المتحقق من خلال التعرف على مدى انعكاس التغييرات في الهيكل الصناعي على التغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، مع تحديد أهم الاثار المترتبة على الاستمرار بالنمط الحالي على مستقبل التنمية الصناعية ولاقتصادية.

pdfMachine

It is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

## القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي

### اللمحة

توصل الاقتصادي "كولين كلارك" في العام 1941 إلى استنتاج مفاده أنه هناك نمط عام للتحول من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعة التحويلية ثم إلى قطاع الخدمات يترافق مع الارتفاع المطرد في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الأفراد والارتفاع في إنتاجية العمل<sup>(1)</sup> وقد تعزز هذا الاستنتاج بالعديد من الدراسات الإحصائية التي أجراها "سيمون كوزنتيس" ومن بعده "شينري" على بيانات عدد من الأقطار المتقدمة والنامية، التي كشفت فيها عن هذا التحول في هبكل الإنتاج يتزامن مع حصول تحولات أخرى في كل من هيكل الطلب، وهيكل التجارة الخارجية، ومعدلات نمو السكان، ومعدلات التضخم، وهيكل الطلب على العمل ومستويات التشغيل، وفي هذا السياق أكد شينري على وجود نوع من التماثل في عملية التغيير الهيكلي، يمكن التعبير عنه بتناقص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية مع الارتفاع في حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي<sup>(2)</sup>. وجاء كل من "هيرشمان" و"فرانسو بيرو" ليؤكدوا على أهمية دور قطاع الصناعة التحويلية في قيادة عملية التغيير الهيكلي باعتباره قطب النمو الذي تتجمع فيه تأثيرات الاستقطاب وتتطلق منه تأثيرات الانتشار إلى باقي الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني. كما أكدوا على أن حجم التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي سيتوقف على حجم وأهمية هذا القطاع، فكلما زاد تأثيره على الحيز الاقتصادي فأن ذلك سيشكل حافزاً للتوسع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المتكاملة مع الصناعة<sup>(3)</sup>. وتحاول هذه الدراسة الاستفادة من هذه الخلفية النظرية في تحليل التغييرات الهيكلية في كل من الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الصناعة التحويلية، ومن ثم تحديد دور هذا القطاع في تلك العملية، مستخدمة في هذا التحليل المفهوم التجريدي للبنية أو الهيكل، الذي يعني التوزيع النسبي للمتغيرات أو المكونات ضمن إطار محدد والكشف عن الأهمية النسبية لكل مكون داخل الدائرة المعنية، والمفهوم الاقتصادي للهيكل الذي ينطوي على مجموعة النسب والعلاقات بين العناصر المختلفة للنشاط الاقتصادي<sup>(4)</sup> ويهدف هذا النوع من التحليل إلى تشخيص الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية.

### مشكلة البحث

تتمثل في وجود سلسلة مترابطة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، تعود إلى هيمنة القطاع النفطي على المساهمة السلعية الرئيسية في الناتج المحلي، التي أدت إلى غياب التناسب بين مجموعة الأنشطة السلعية فضلاً عن الاختلال بين مجموعة الأنشطة المكونة للناتج السلعي غير النفطي من ناحية ومجموعة الأنشطة المكونة للناتج غير السلعي "التوزيعي والخدمي" من ناحية ثانية، إذ سمح ضعف

القطاع الصناعي التحويلي واختلال هيكله الإنتاجي بتوسع الأنشطة غير السلعية وبخاصة الأنشطة الهامشية والمنخفضة الإنتاجية.

## فرصة البحث

"أن ضعف وبطأ عملية التغير الهيكلي في الاقتصاد الليبي يعود إلى ضعف دور القطاع الصناعي التحويلي في النشاط الاقتصادي ، كنتيجة لاختلال هيكله الإنتاجي وضعف ترابطاته الإنتاجية وضعف عمليات التنويع الإنتاجي ضمن أنشطته ، الأمر الذي اضعف من فعالية إجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تقليص دور القطاع النفطي لصالح رفع الأهمية النسبية لهذا القطاع والقطاعات السلعية الأخرى "

## أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية :-

- 1-تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاستثمار وفي الناتج المحلي الإجمالي
- 2-تشخيص دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول الهيكلي.
- 3-تحليل هيكل قطاع الصناعة التحويلية وتحديد العلاقة بين عملية التغير في هذا الهيكل وعملية التغير الهيكلي على مستوى الاقتصاد الليبي .

ولتحقيق تلك الأهداف سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث الآتية

### أولاً /تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي

### ثانياً/الواقع الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي

## أولاً /تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي

فضلاً عن غياب الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل قيام ثورة الفاتح فإن إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية الصناعية في ليبيا لم تكن متوفرة قبل تصحيح أسعار النفط عام 1973، إذ أن تدني أسعار النفط وعدم استكمال السيطرة على الإنتاج والعائدات النفطية، ترك ليبيا في موقع غير موات للقيام بالتنمية الاقتصادية، التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وبنية تحتية خاصة ومميزة ،ألا أن تصحيح أسعار النفط وما نتج عنه من ارتفاع في العائدات النفطية واستكمال السيطرة على الإنتاج، ووجود الإرادة السياسية والاقتصادية أدى إلى تخصيص مخصصات كبيرة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وتبني العديد من خطط التحول الاقتصادي، كان أولها الخطة الثلاثية (1973-1975) ثم تلاها الخطة الخمسية (1976-1980) ثم جاءت أخيراً الخطة الخمسية (1981-1985) بالإضافة إلى عدد من البرامج الاستثمارية السنوية خلال الفترة 1986-2000 .

وكان الهدف الرئيسي لتلك الخطط والبرامج هو تحقيق تقليص تدريجي لهيمنة القطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الإجمالي وعلى الصادرات وتصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي وتنويع الإنتاج من

خلال رفع مساهمة القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية(5). وبهدف التعرف على طبيعة الإنجاز التنموي المتحقق وتحديد اتجاهات التغيير في الهيكل الاقتصادي خلال الفترة 1970-2000 سيتم التركيز على مناقشة المحاور الآتية:

### 1- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية .

### 2- تحليل اتجاهات التغيير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي .

## 1- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية

يساعد التعرف على نمط تخصيصات الاستثمار بين الأنشطة الاقتصادية ، في الكشف عن طبيعة توجهات السياسة الاستثمارية ونظام الأولويات الذي تستند إليه، وما ستؤول إليه التنمية القطاعية وطبيعة التحولات التي ستحصل في البنية الإنتاجية (6) وقبل تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية في ليبيا ينبغي التأكيد على حقيقة مفادها أن اتجاهات الأنفاق الحكومي الاستثماري ترتبط بظروف الإيرادات العامة التي ترتبط بدورها بنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة وهذه الأخيرة ترتبط بدورها بظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية وبناءً على هذه الحقيقة يمكن أن نميز بين فترتين في اتجاهات السياسة الاستثمارية، الأولى وهي الفترة (1973-1985) وهي فترة انتعاش الإيرادات النفطية والفترة الثانية (1986-1996) فترة انكماش الإيرادات النفطية .

### الفترة الأولى 1973-1985

شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطط التحول الثلاث (73-75) والخطة (76-1980) (1981-1985) ويتبين من توزيع الاستثمارات بحسب هذه الخطط أن هذه الفترة شهدت زيادات ملحوظة في التخصصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى ما اتصفت به هذه الفترة من وجود وفرة في الموارد المالية ووجود فائض في النقد الأجنبي، واقتربت هذه الوفرة في رؤوس الأموال برغبة بتقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام والسعي نحو تصنيع الموارد النفطية الخام عن طريق إقامة الصناعات البتر وكيماوية وصناعات التكرير، كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يعود إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية وتقليص استيراد السلع الزراعية ، فضلاً عن السعي نحو إقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان عملية التكامل والتوازن بين عناصر رأس المال الإنتاجي المباشر وعناصر رأس المال الفوقي و الاجتماعي .

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لتلك الأهداف ألا أن مراجعة الأولويات القطاعية حسب الخطط المذكورة تشير إلى ما يأتي

أ- خلال الخطة الأولى 1973-1975 جاء قطاع الصناعة التحويلية بالمرتبة ما قبل الأخيرة وحظي بنسبة 12.1% من مجموع التخصيصات وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالتخصيصات الموجهة نحو القطاعات الأخرى التي سبقت قطاع الصناعة التحويلية في الترتيب على الرغم أنها تحظى بأهمية استراتيجية أقل كما أن قطاع الزراعة قد جاء بالمرتبة الرابعة وحصلت على 14.4%

ب- وتكرر الأمر نفسه خلال الخطة 1976-1980 حيث جاء ترتيب الصناعة التحويلية بالمرتبة الخامسة وحظيت بنسبة 13.6% والزراعة بالمرتبة ما قبل الأخيرة وحظيت بنسبة 13% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالأهمية الاستراتيجية لهذين القطاعين في عملية التنمية من ناحية وما حظيت به قطاعات أخرى من تخصيصات من ناحية أخرى

ج- شهدت الخطة الثالثة (1981-1985) تحسناً ملحوظاً في نسبة التخصيصات الاستثمارية الموجهة للصناعة التحويلية حيث جاء بالمرتبة الثانية وحظي بنسبة 16.1% وبعد قطاع النقل والمواصلات الذي حصل على 18.7% ، إلا أن التخصيصات الاستثمارية الموجهة للزراعة شهدت تراجعاً ملحوظاً حيث انخفضت من 13% في الخطة السابقة إلى 9.5% في الخطة الحالية.

### الفترة الثانية 1986-1996

شهدت هذه الفترة انكماشاً ملحوظاً في إيرادات النفط بسبب تراجع الطلب عليه وتدهور أسعاره في الأسواق الدولية فضلاً عن رغبة صانعي السياسة الاقتصادية بترشيد استخدامه في ظل الظروف الدولية غير المواتية التي أخذت تبرز في تلك الفترة، ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع في إيرادات النفط و بؤدار ظهور العجز في الموازنة العامة على اتجاهات الأنفاق الاستثماري وبخاصة الموجه نحو القطاعات السلعية الزراعة والصناعة والتحويلية ، فنلاحظ من مراجعة التخصيصات الاستثمارية خلال الفترة 1986-1996 ما يأتي

أ- حدوث تراجع ملحوظ في نسب التخصيصات الموجهة نحو الصناعة التحويلية والزراعة ويمكن تفسير هذا التراجع بعدم رغبة صانعي السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بالتوسع بإضافة طاقات إنتاجية جديدة والاكتفاء برفع درجات استغلال الطاقات القائمة ، فتوقف أو تأجل العديد من المشاريع الصناعية والزراعية . كما شهد كل من قطاع الماء والكهرباء وقطاع استخراج النفط والغاز انخفاضاً ملحوظاً وبخاصة خلال الفترة 1993-1996 حيث انخفضت في الكهرباء من 16.9% إلى 7.7% والنفط من 19% إلى 17.5%. ويمكن أن يفسر هذا التراجع بوصول عملية التراكم الراسمالي الى نقطة التشبع Saturation point نتيجة لوصول الطاقة الاستيعابية للاستثمار الى حدودها القصوى، لضعف دور العناصر الديناميكية المكملية لعملية الاستثمار وفي مقدمتها الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات التنظيمية والإدارية .

ب- في مقابل هذا الاتجاه الهابط في مجموعة الأنشطة السلعية شهدت الأنشطة غير السلعية وبخاصة الأنشطة الخدمية وبالتحديد أنشطة الخدمات العامة ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت من 8% خلال الخطة الأولى

1985-1981 إلى 15.8% خلال فترة البرامج الاستثمارية ،حيث شغلت المراتب الأولى خلال الفترة من 1986-1992 والفترة 1993-1996.ويمكن تفسير ذلك بتركيز الأنفاق الحكومي خلال تلك الفترة (وبسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع حجم العجز في الميزانية ) على تلبية الخدمات العامة وتقليص حجم الأنفاق الاستثماري الموجه لأغراض التنمية الاقتصادية.

وعليه يمكن القول أن الفترة 1986-1996 قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في التوجهات الإنتاجية للسياسة الاستثمارية مقابل بروز التوجهات الاستهلاكية ، وقد شكل هذا التوجه أساساً موضوعياً لتوليد الموجات التضخمية التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة .

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن اتجاهات السياسة الاستثمارية معبراً عنها بالأنفاق الحكومي الاستثماري ،كانت متغير تابع لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة ، ففي ظل ظروف انتعاش الإيرادات النفطية تم تبني السياسات الاستثمارية الإنتاجية والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية ، فارتفعت الأهمية النسبية للأنفاق التنموي مقارنة بالأنفاق الجاري ،وهذا ما اتسمت به مرحلة تبني الخطط التنموية خلال الفترة من 1973-1985 ، أما بعد انكماش إيرادات النفط خلال الفترة 1986-1996 فقد تم تبني السياسات الاستثمارية الانكماشية والسياسات الداعية إلى ترشيد الأنفاق العام والتركيز على تمويل متطلبات الانفاق الجاري ، وفي مقدمتها المصروفات التشغيلية وبخاصة اجور ورواتب موظفي القطاع العام ، لذلك تم التخلي في هذه المرحلة تقريباً عن الاتجاه التنموي السابق والتراجع عن تبني الخطط التنموية طويلة الأجل والتحول نحو البرامج الاستثمارية السنوية. ويستعرض الجدول الآتي اتجاهات السياسة الاستثمارية خلال الفترة 1973-1996 :

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للتخصصات الاستثمارية بين الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1973-1996 في ليبيا

( نسب مئوية )

البرامج الاستثمارية 1996-1993	البرامج الاستثمار 1992-1986	خطه التحول 1985-1981	خطه التحول 1980-1976	خطه التحول 1975-1973	القطاعات الرئيسية
8.4	8.1	9.5	13	14.4	الزراعة
6.7	9.4	16.1	13.6	12.1	الصناعة التحويلية
7.7	16.9	13.5	14.7	12.8	الكهرباء والغاز والمياه
10.9	12.7	18.7	16.6	14.6	النقل والتخزين والمواصلات
24.3	15.8	8.1	4.8	3	خدمات التنمية الاجتماعية
17.5	19	19	16.9	16.6	استخراج النفط والغاز
11.3	7.8	8.5	16.4	22.5	ملكيه المساكن

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

أخرى	4	4	6.6	10.3	13.2
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: 1- أمانة التخطيط، تقرير المنجزات السنوية، اعداد متنوعة

2- صبحي قنوص واخرون ليبيا الثورة خلال عشرون عاماً دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1989

## 2- تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي

حظيت الفترة من 1973-1985 باهتمام خاص من قبل المعنيين بشؤون التخطيط والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، بوصفها الفترة التاريخية المناسبة لتحويل بنيان الاقتصاد الليبي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد صناعي - زراعي متنوع من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وبناء قاعدة إنتاجية جديدة ، وتأمين معدل نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتواصل الذاتي، وبعيداً عن عائدات النفط المرتفعة بظروف الأسواق الدولية والآلية للنفاد في المستقبل (7) .

وفي محاولة لاستثمار الفرصة التاريخية، التي أتاحت بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 ، وما هيأته من موارد هائلة ، وإمكانيات ضخمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي، ونظراً لقوة الارتباط بين النمو المتحقق في الناتج المحلي والنمو المتحقق في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في تكوين هذا الناتج من ناحية ومساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية ثانية، ومن تحليل بيانات الجدول رقم (2) يمكن التمييز بين مرحلتين في سجل النمو الاقتصادي في ليبيا وكالاتي: أولاً/ المرحلة الأولى:تشمل الفترة (1970-1980) التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في معدلات النمو الاقتصادي ارتبط بارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . ثانياً/ المرحلة الثانية:تشمل الفترة (1985-1999) التي شهدت معدلات النمو البطيئة والسالبة، وارتبطت بالانخفاض التدريجي في المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

### المرحلة الأولى 1970-1980

شهدت هذه المرحلة حدوث تحول مهم في الاقتصاد الليبي ،تمثل في السيطرة على مقدرات القطاع النفطي وتصحيح أسعاره، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى حوالي 60% لمتوسط الفترة 1970-1980 آلا أن هذا التحول عمل على تكريس حالة التخصص الإنتاجي والتجاري للاقتصاد الليبي، كالاقتصاد نفطي، وأدى ذلك إلى تحريك المزايا النسبية نحو هذا القطاع وبعيداً عن الأنشطة السلعية الأساسية (الزراعة والصناعة التحويلية). ويمكن ملاحظة ذلك من بيانات الجدول رقم(2) حيث يبلغ متوسط مساهمة الزراعة خلال نفس الفترة 2.5% والصناعة

pdfMachine

It is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!



التحويلية 2 % وهي مساهمة هامشية وضعيفة جداً مقارنة بالأهمية الاستراتيجية لهذين القطاعين في عملية التنمية. وقد تركزت عملية التوسع التنموي في الأنشطة السلعية غير النفطية خلال تلك الفترة في قطاع البناء والتشييد الذي بقيت مساهمته خلال تلك الفترة حوالي 10% لكونه أكثر القطاعات تأثراً بالزيادة في الأنفاق الحكومي المتولد عن الزيادة في إيرادات النفط. لذلك يمكن القول أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو تعمق الفجوة بين مساهمة الأنشطة السلعية غير النفطية، التي ساهمت بأقل من 15% في تكوين الناتج، 10% منها تعود لقطاع التشييد و 5% لثلاثة قطاعات أساسية هي الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه من ناحية، والناتج السلعي النفطي الذي ساهم بحوالي 60% من ناحية ثانية .

### المرحلة الثانية 1985-1999

شهدت هذه المرحلة حدثين مهمين انعكسا بشكل مباشر على المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي. الأول هو انكماش إيرادات النفط بسبب تدهور أسعاره وتراجع الطلب عليه في الأسواق العالمية ، أما الثاني فهو فرض حظر الجوي ومجموعة من القيود السياسية والاقتصادية على ليبيا، وقد ترك هذان الحدثان اثرهما الواضح على تلك المساهمات .وبقدر تعلق الامر بالأنشطة السلعية فقدحصل انخفاض واضح في مساهمة القطاع النفطي التي انخفضت إلى النصف تقريباً أي من حوالي 60% في الفترة السابقة إلى 30% كمتوسط للفترة 1985-1999 . وقد أدى ذلك إلى تعديل الوزن النسبي للمساهمات القطاعية لصالح ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من 2% في الفترة السابقة إلى حوالي 7% في الفترة الحالية .وقطاع الزراعة من 2.5% في الفترة السابقة إلى حوالي 8% في الفترة الحالية والكهرباء من 0.5% إلى 2% في حين تراجع قطاع التشييد 10% في الفترة السابقة إلى حوالي 6% في الفترة الحالية .وعلى الرغم من أن هذه التغيرات قد أسفرت عن تقليص الفجوة بين الأنشطة السلعية غير النفطية كمجموعة وبين الناتج السلعي النفطي ألا أن أدت من ناحية أخرى الى تعميق الفجوة بين الأنشطة السلعية كمجموعة والأنشطة غير السلعية، حيث شهدت الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة إذ وصلت مساهمتها النسبية إلى حوالي 50% كمتوسط مقابل حوالي 25% في الفترة السابقة.وتركزت تلك المساهمة في أنشطة الخدمات العامة التي وصلت مساهمتها إلى أكثر من 20% خلال تلك الفترة مقابل حوالي 11% في الفترة السابقة .

من كل ما تقدم يمكن القول أن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة 1985-1999 مرحلة تعمق الاختلال القطاعي، ترافقت مع اتساع الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهي القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي وتتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات المتوسعة التي تمثل روافد الطلب وتتمثل بالأنشطة غير السلعية، الأمر الذي عمل على تعميق الفجوة بين القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني

والمعبر عنها بالقيم المضافة المتولدة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول في الأنشطة غير السلعية. ومن الطبيعي أن ينسحب هذا الأثر على سياسة الاستيراد التي أخذت تركز على استيراد السلع الاستهلاكية خلال الفترة 1985-1999 وعلى حساب استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية. وهذا يعني أن الاختلال المذكور قد عمل على توثيق أواصر اندماج الاقتصاد الليبي بالأسواق والمصادر الأجنبية. كما انعكس هذا الاختلال بين هاتين المجموعتين على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فأختلت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب، فضلاً عن اختلال العلاقة بين القدرات المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المتواصلة ذاتياً من جهة والتبعية الاقتصادية الصناعية المتقدمة من جهة ثانية، واخيراً انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الأسعار وبروز المظاهر التضخمية التي اجتاحت الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة.

دول رقم (2)

الأنشطة الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

النشاط	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1999	2000
النفط	63.1	53.37	61.83	44.58	35.5	24.6	22.8	23.4
تعدين ومحاجر	0.1	0.56	0.46	0.63	1.4	1.5	1.5	1.4
الاستخراجي	63.2	53.93	62.29	45.21	36.9	26.1	24.3	24.8
الزراعة	2.6	2.25	2.25	4.36	4.4	9.4	10.8	9.9
التحويلية	1.7	1.8	2	5.37	7.2	8	6.6	6.6
الكهرباء	0.5	0.48	0.46	1.42	2	2.1	1.9	2
التشيد	6.8	11.83	10.44	8.62	6	4.8	5.2	4.8
سلعي غير نفطي	11.6	16.36	15.15	19.77	19.6	24.3	24.5	23.3
سلعي	74.8	56.18	77.44	64.98	56.5	50.4	48.8	48.1
التجارة	3.6	6.11	4.89	7.29	10.3	12.5	13.8	9.3
النقل	3.4	4.78	3.98	6	8.4	8.9	8.9	13.4
المال	1	2.69	2.33	3.23	3.7	2.8	3.3	3
السكن	4.6	3.56	1.98	3.19	4	3.9	3.5	3.6
خدمات عامة	7.6	7.02	5.68	6.3	7.1	8.2	8.7	9.3
خ تعليمية	3.1	3.34	2.18	5.46	5.5	7.3	6.5	6.9
خ صحية	1.3	1.4	1.08	2.36	2.5	2.9	3.4	3.6
أخرى	0.6	0.81	0.44	1.16	2	3.1	3.1	2.8

pdfMachine

It is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

22.6	21.7	21.5	17.1	15.28	9.38	12.57	12.6	خدمات
51.9	51.2	49.6	43.5	34.99	22.56	23.6	25.2	غير السلعية

المصدر: -1 صبحي قنوص واخرون "ليبيا الثورة خلال ثلاثون عاماً" دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1989  
-2 مصرف ليبيا المركزي "التقرير السنوية"

## الناتج الإجمالي القطاع الصناعي التحويلية في الاقتصاد الليبي

كان دور قطاع الصناعة التحويلية حتى العام 1969 هامشياً ، تسيطر فيه مجموعة من الصناعات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص على الهيكل الصناعي<sup>(8)</sup>. إلا أن تدفق العائدات النفطية، وزيادة الأنفاق الحكومي ، قد شجع على قيام عدد كبير من الصناعات، منها التصديرية التي تحاول استثمار الميزة النسبية الواضحة، المتمثلة بوفرة النفط والغاز الطبيعي، والتي يتوفر عليها الطلب في الأسواق الدولية، ومنها الموجهة نحو تلبية احتياجات السوق المحلية وقد تم إنشاء هذه الصناعات في فترة زمنية قصيرة نسبياً، فقام البعض منها دون إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية جيدة ، كما قام البعض الآخر دون تنسيق مسبق فيما بينها على المستوى الإقليمي والموقعي ، ودون دراسة لقضية الترابطات الإنتاجية والتكامل فيها ، ولا ريب في أن هذه العوامل ستؤثر في مسيرة التنمية الصناعية في المستقبل<sup>(9)</sup>.

لذلك ظلت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي ويمكن التأكد من هذه الحقيقة عند مقارنة هذه المساهمة بمثيلاتها على صعيد الدول الأفريقية والنامية والدول المتقدمة كما سيتبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

مقارنة المساهمة النسبية للقيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا والمجاميع الدولية الأخرى  
بالأسعار الثابتة لسنة 1990 ( بالدولار )

السنة	ليبيا	مجموعة الدول الأفريقية	مجموعة الدول النامية	مجموعة الدول المتقدمة
1980	2.8	11	195	22.9
1990	7.9	12.7	21.2	22.0
1997	12.0	12.1	24.0	21.0
1998	12.0	12.3	24.0	21.4

المصدر :- موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الإنترنت ( UNIDO )

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا هي اقل بكثير من مثيلاتها في الدول الأفريقية والنامية على الرغم من التحسن الذي طرأ على هذه المساهمة في الأعوام 1997-1998. وسنحاول التعرف بشيء من التفصيل على أهم الأسباب التي تقف وراء ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية في التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي. عن طريق تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية في هذا القطاع ،

pdfMachine

It is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

وتحليل الهيكل الصناعي على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية والتعرف على مدى تنوعه ، والتعرف على طبيعة التغيرات الهيكلية التي حصلت على مستوى المجموعات الرئيسية للصناعات مثل الصناعات الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية ، وعلى مستوى الانماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير ، وسيجري الاعتماد على معيار القيمة المضافة لدراسة كل هذه المعايير ، ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعةً سيتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات الآتية:-

- 1- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية الصناعية في ليبيا الليبية .
- 2- تحليل الهيكل الصناعي على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية .
- 3- تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة المنتجة .
- 4- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الأنماط المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير
- 5- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الحجم .

### 1- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية الصناعية في ليبيا .

أن المتأمل لمسيرة التنمية الصناعية في ليبيا يلاحظ اعتمادها على مبدأ التخطيط الصناعي لتحقيق أهدافها ويمكن الوقوف عند المحطات الآتية (10):-

أ- تم التركيز خلال الخطة الثلاثية (1973-1975) على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ، فركزت الخطة بالدرجة الأولى على الصناعات الغذائية وأستهدفت أن يشكل إنتاج السلع الغذائية نحو 30% من الإنتاج الصناعي ، بالإضافة إلى الاهتمام بصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمت مواد البناء .

ب- شهد العام 1976 المباشرة بتطبيق الخطة الخمسية الأولى (1976-1980) التي استهدف تعزيز وضع الصناعات التي شملتها الخطة الأولى مع التأكيد على إقامة عدد من الصناعات التصديرية التي تقوم على استثمار واستغلال المواد الطبيعية المتوفرة (النفط الخام والغاز) كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبدء بأعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لأقامة مجمع الحديد والصلب وإقامة العديد من الصناعات المعدنية والهندسية .

ج- ركزت الخطة الخمسية الثانية (1981-1985) على إعطاء الأولوية للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة تكرير النفط بالإضافة إلى الإسراع في تنمية عدد من الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية ، حيث استهدفت الخطة تصدير نحو 80% من إنتاج البتروكيماويات .ومن الناحية العملية فإن خطة التحول ( 1981-1985) سارت على نفس المنهج الذي رسمته خطة التحول السابقة(1976-1980) من حيث تأكيدها على أهمية الصناعات التصديرية ، بعد أن أضافت إلى قائمة الصناعات التصديرية مجموعة من الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وصناعة الألومنيوم، وصناعة

الأسمنت ومواد البناء ، حيث أكدت على أهمية توفير فائض للتصدير بعد تغطية احتياجات الطلب المحلي من هذه الصناعات .

د- أما البرامج الاستثمارية السنوية التي جاءت منذ العام 1986-2000 فقد اهتمت بإكمال مشاريع المخطط لها سابقاً مع إدخال عدد من الصناعات التجميعية، وخاصة صناعة الإلكترونيات ( كالأجهزة المرئية والمسموعة والحواسيب والهواتف).

آلا أن المقارنة بين هذه الأهداف المعلنة في خطط التحول وبين التوزيع الفعلي للاستثمارات على الفروع الصناعية كما توضحه بيانات الجدول رقم (4) يتبين ما يأتي :

أ- أن الصناعات الكيماوية جاءت بالمرتبة الأولى، واستحوذت على حوالي 60% من التخصيصات حتى العام 1972 وجاءت الصناعات النفطية بالمرتبة الثانية وحصلت على 16.39% منها 16.19% للصناعة تكرير النفط و 0.20% للصناعة البتر وكيماوية، وجاءت صناعة مواد البناء بالمرتبة الثالثة حيث حصلت صناعة الإسمنت والجير 7.86% ومواد البناء 0.90% . أما الصناعات الغذائية فجاءت بالمرتبة الرابعة وحصلت على 5.12% .

ب- لم يتغير الوضع كثيراً العام 1975 حيث جاءت الصناعات النفطية بالمرتبة الأولى وحصلت على 27.46% منها 17% صناعة تكرير النفط و 10.25% لصناعة البتر وكيماويات . وجاءت الصناعة الكيماوية بالمرتبة الثانية وحصلت على 25.28% ومواد البناء بالمرتبة الثالثة وحصلت على حوالي 20% وحافظت الصناعات الغذائية على المرتبة الرابعة وحصلت حوالي 11% .

ج- حافظت الصناعة النفطية على المرتبة الأولى في العام 1980 وحصلت على 35.15% وجاءت صناعة الأسمنت ومواد البناء بالمرتبة الثانية وحصلت على حوالي 20% وجاءت الصناعات الغذائية بالمرتبة الثالثة وحصلت على حوالي 10% أما الكيماوية فتراجعت في هذا العام حيث جاءت بالمرتبة الرابعة وحصلت على 58% .

د- استمرت الصناعة النفطية بالموقع الأول عام 1985 وحصلت على 31.3% آلا أن هذا العام شهد بروز صناعة جديدة في توجهات الاستثمار وهي الصناعات المعدنية الأساسية التي جاءت بالمرتبة الثانية 23.16% ويعود ذلك إلى إنشاء مجمع الحديد والصلب وجاءت الصناعات الكيماوية بالمرتبة الثالثة وحصلت على 15.34% من التخصيصات أما صناعة الأسمنت ومواد البناء فجاءت بالمرتبة الرابعة وحصلت على 11.1% وجاءت الصناعات الغذائية بالمرتبة الخامسة وحصلت حوالي 7% .

هـ - استمرار نفس الاتجاه تقريباً في العام 1987 حيث جاءت الصناعة النفطية بالمرتبة الأولى وحصلت على 29.1% والمعدنية الأساسية بالمرتبة الثانية حوالي 27% والكيماوية بالمرتبة الثالثة حوالي 15% ومواد البناء بالمرتبة الرابعة 10.4% الغذائية بالمرتبة الخامسة وحصلت على 7% تقريباً .

وبناءً على هذه المؤشرات نستطيع القول أن السياسة الاستثمارية قد ركزت على عدد من الفروع التحويلية وهي الصناعات النفطية (البتر وكماوية والتصفية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة مواد البناء باعتبار أن هذه الفروع يمكن أن تلعب دور أقطاب النمو في هذه المرحلة من التنمية التي تشهدها ليبيا ، لحين توفر الظروف الكفيلة لنشر التنمية الصناعية قطاعياً وإقليمياً ومؤسسياً .

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي للأفواق الاستثماري على مستوى النشاط الصناعي في ليبيا للفترة 1972-1987 (نسب مئوية)

النشاط الصناعي	1972	1975	1980	1985	1987
الغذائية	5.12	10.9	9.95	6.78	6.77
الملابس والجلود	3.25	5.5	6.36	3.50	3.22
الأثاث والورق	-	1.4	1.53	1.12	1.23
الكيماوية	59.33	24.93	7.88	5.70	5.48
الكيماوية الأساسية	0.06	0.35	1.70	9.64	9.40
تكرير النفط	16.19	17.21	10.85	7.0	6.48
البتر وكماويات	0.20	10.25	24.30	24.30	22.62
الأسمت والجير	7.80	15.73	16.11	9.30	8.69
مواد البناء	0.90	3.93	3.88	1.8	1.71
المعدنية الأساسية	0.13	0.87	7.73	23.16	26.76
المعدنية والكهربائية	3.46	6.61	6.46	3.62	3.60
الصناعات الصغرى	0.56	0.70	0.62	0.80	0.86
تطوير الصناعة	3.0	0.84	1.52	2.11	2.32
المشاركة في إنشاء الصناعات	-	0.76	1.11	0.98	0.93
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر:- صبحي قنوص واخرون ليبيا الثورة خلال عشرين عاماً دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1989

## 2- تحليل البنية الصناعية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية

يحتل هذا المعيار أهمية خاصة في التصنيف الصناعي لارتباطه المباشر بعملية تحليل وتخطيط الأنشطة المختلفة للقطاع الصناعي والتغيرات الهيكلية الحاصلة فيه. كما أن هذا المعيار يعكس تطور مستوى الفروع الصناعية والأهمية النسبية لكل فرع، وبالتالي مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة التحويلية<sup>(11)</sup>، وبهدف تحليل البنية الصناعية في ليبيا على مستوى الفروع نستعرض الجدولين الآتي:

جدول(5) تطور كميات الإنتاج الصناعي لأهم الأنشطة التحويلية في ليبيا خلال الفترة 1975-2000

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

السلعة	1975	1980	1985	1988	1990	1995	2000	وحدة القياس
طحن الغلال	187	147	366.5	315	393	458	340	آلف طن
الأعلاف	55	264	6488	700	775	585	-	آلف طن
التبغ	3	2.5	-	-	3.6	4.4	-	آلف طن
النسيج	-	10.8	17.3	17.5	13.4	5.7	-	مليون م2
السجاد	-	0.12	1	2	-	4	-	مليون م2
الأردية	-	-	-	-	0.7	0.8	-	مليون وحدة
البطاطين	-	-	395	310	284	300	-	آلف وحدة
الأحذية	0.4	4.1	6.6	8.9	3.4	5.6	3.5	مليون زوج
الإطارات كاملة	-	-	341	300	-	115	147	آلف وحدة
الصابون والشامبو	-	-	1.2	2	-	23.4	23.5	آلف طن
مسحوق التنظيف	-	-	-	-	21.7	19	14.1	آلف طن
اللدائن	-	-	31.7	2.8	-	-	-	آلف طن
الصودا الكاوية	-	-	21.4	30	-	-	38.6	آلف طن
الأسمنت	708	1900	2800	2800	-	-	6560	آلف طن
الجير	10.5	73.5	55.7	39	22	35	-	آلف طن
الطوب الآجر	-	114	109.5	96	85	3	-	آلف طن
الزجاج	-	0.6	2.4	3	-	-	-	آلف طن
الأنابيب الحديدية	-	11.1	19.1	24	-	25.6	12.9	آلف طن
الحديد والصلب	-	-	-	-	-	-	-	آلف طن
الجرارات الزراعية	-	2.5	2.2	3.2	-	1.3	0.74	آلف جرار
الدرجات	-	-	47.1	45	-	50.3	140.2	آلف وحدة
شاحنات وحافلات	-	-	0.78	1.2	-	0.87	1.2	آلف وحدة
ثلاجات	-	-	-	-	-	12.5	22.4	آلف وحدة
المجمدات	-	-	-	-	-	13.9	10.7	آلف وحدة
أفران	-	-	-	-	-	57.13	41.7	آلف وحدة
تكرير النفط	1.7	5.1	-	12.8	13.4	13.8	-	آلف طن
البتر وكيمويات	414	-	-	1316	1681	2481	2163	آلف طن

المصدر: 1- صبحي قنوص وآخرون "ليبيا الثورة خلال عشرون عاماً" دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1989

2- مصرف ليبيا المركزي "التقرير السنوية"

جدول (6) تطور المساهمات النسبية للفروع التحويلية في ليبيا خلال الفترة 1975-2000 (نسب مئوية)

الصناعة	1975	1980	1986	1988	2000

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

23.19	34.5	41.07	46.20	71.50	الغذائية
15.59	16.76	17.03	11.0	3.37	النسيج والجلود
0	3.00	2.03	1.93	2.60	الأثاث والورق
19.72	12.13	13.0	6.80	0	الكيمياوية
14.84	14.01	12.06	20.51	20.20	الأسمت ومواد البناء
20.5	18.00	14.27	11.90	2.33	المعدنية والهندسية
6.12	1.60	0.54	1.66	0	المعدنية الأساسية
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر :-1-مجلة التنمية الصناعية العربية"ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية " العدد 23-24 كانون الثاني 1990  
2-الهيئة العامة للمعلومات وللتوثيق "الكتيب الإحصائي" طرابلس، 2001،

من تحليل بيانات الجدول رقم (5) نلاحظ ما يأتي :-

أ-لم تساهم في تشكيل الهيكل الصناعي التحويلي حتى العام 1975 سوى صناعتين هيمنتا على حوالي 92% من القيمة المضافة التحويلية هما صناعة المواد الغذائية والتي استحوذت على حصة الأسد بحوالي 72%، و تركز إنتاجها في صناعة طحن الغلال و الأعلاف، وصناعة الأسمت ومواد البناء وساهمت بحوالي 20.2% وتركز إنتاجها في أنشطة الأسمت والطوب الآجر ، أما الفروع الأخرى ، فأما لم تكن قائمة أصلا ، أو أن مساهمتها كانت هامشية ، ولم تتعدى 3% في افضل الأحوال مثل صناعة الغزل والنسيج والجلود ، والتي تركز إنتاجها في نشاط صناعة الأحذية .

أن هذا الواقع يؤكد على بدائية وبساطة الهيكل الصناعي وكثرة فجواته واتساع نطاق مساحتها ،لكونه أقتصر على عدد من المصانع المتفرقة ضعيفة الترابط وموجهه نحو إشباع الطلب المحلي الاستهلاكي

ب-في العام 1980 طرأ تبدل واضح في توزيع المساهمات النسبية للفروع التحويلية وذلك لانخفاض مساهمة الصناعات الغذائية من 72% إلى 46.20% ، وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض فأن هذه الصناعة حافظت على الترتيب الأول ، كما حافظت صناعة مواد البناء على الترتيب الثاني وساهمت بحوالي 21% في القيمة المضافة التحويلية واخذت تبرز في هذه المرحلة أنشطة جديدة مثل صناعة الجير والزجاج كما برز في هذه المرحلة دور الصناعات المعدنية الهندسية التي جاءت في المرتبة الثالثة وساهمت بحوالي 12% وتركز إنتاجها في أنشطة صناعة الجرارات الزراعية والأنابيب الحديدية وجاءت صناعة الغزل والنسيج بالمرتبة الرابعة وساهمت بحوالي 11%

ج- في العام 1986 استمرت عملية إعادة توزيع الأهميات النسبية مع استمرار الانخفاض مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة التحويلية ، لصالح بروز أنشطة جديدة ، فاحتلت صناعة النسيج والجلود المرتبة الثانية ، بعد أن ظهرت أنشطة صناعية جديدة هي صناعة السجاد والبطاطين وارتفعت



مساهمتها إلى 17.03% ، واحتلت الصناعات الهندسية المرتبة الثالثة وساهمت بنسبة 14.27% بعد أن ظهرت أنشطة تجميعية جديدة مثل صناعة الشاحنات الحافلات الثلاثيات وجاءت بالمرتبة الثالثة وساهمت بنسبة 14.27%.

د- مع بروز دور الصناعات الكيماوية التي جاءت بالمرتبة الرابعة وساهمت بنسبة 13% وتركز إنتاجها في صناعة الإطارات والصابون ومساحيق الرصف واللدائن والصودا الكاوية ولم يتغير هذا الاتجاه كثيراً في العام 1988 .

هـ- شهد كل من العام 1999 و 2000 صعود واضح لكل من الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية<sup>1\*</sup> وصناعة التكرير والصناعات المعدنية والهندسية وصناعة مواد البناء . مقابل التراجع النسبي للصناعات الغذائية وصناعة الورق . ومن تحليل المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشطة ، نلاحظ أن الاتجاه العام لتلك المساهمات قد جاء متوافقاً مع اتجاهات السياسة الاستثمارية التي ركزت على عدد محدود من الصناعات، وكانت المحصلة هي هيمنة عدد قليل من الأنشطة الصناعية على الهيكل الصناعي في ليبيا وهي كل من الصناعات الغذائية والصناعات النفطية وبخاصة الصناعة البتر وكيماوية وصناعة التصفية بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وعدد من الأنشطة التجميعية الهندسية ، الأمر الذي عزز من حالة التخصص الانتاجي للاقتصاد الليبي في أنشطة القطاع النفطي ، والأنشطة التي تعتمد عملية التوسع فيها على استمرار تدفق الإيرادات النفطية . ومن الطبيعي أن يأتي ذلك على حساب رفع مستوى التنوع الانتاجي في قطاع الصناعة التحويلية.

### 3- تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة المنتجة .

تأتى أهمية دراسة الهيكل الصناعي على اساس المجاميع الصناعية الرئيسية الثلاث من كونها توضح نمط النمو المتحقق ، ومدى التوازن في الهيكل الصناعي والمراحل التي قطعتها عملية التصنيع للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل بتحقيق نسيج متشابك ومتكامل للصناعة . وهي كالاتي:-

**المجموعة الأولى:-** تشمل مجموعة الصناعات الاستهلاكية ، التي تستخدم لإشباع الطلب النهائي (للاستهلاك النهائي المباشر) ولا ينتج إنتاجها نحو الاستخدام في مراحل إنتاجية لاحقة وتشمل صناعة المواد الغذائية وقسم من أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية المعمرة كالصناعات التجميعية الهندسية<sup>2\*</sup> (صناعة السيارات والثلاجات والمجمدات والأجهزة المرئية والمجموعة ) وقد ادخل الباحث إنتاج الصناعات الهندسية المعدنية الليبية ضمن هذه المجموعة .

<sup>1\*</sup> انتقلت الصناعة البتر وكيماوية وصناعة تصفية النفط و التي كانت تابعة لقطاع الصناعة التحويلية الى قطاع النفط في العام 1985

المصدر مجلة التنمية الصناعية العربية " ملف الصناعة في الجماهيرية الليبية " العدد 23 - 24 كانون الثاني 1990 ص 185

<sup>2\*</sup> يمكن ان تستثنى من هذه المجموعة صناعة الجرارات الزراعية باعتبارها تستخدم لاغراض انتاجية على الرغم من ضآلة الاهمية النسبية في القيمة المضافة التحويلية

**المجموعة الثانية :-** هي صناعة السلع الوسيطة وهي الصناعات التي تنتج سلع تستخدم كمدخلات وسيطة في إنتاج السلع الأخرى وتشمل على معظم إنتاج الصناعات الكيماوية وصناعة الأسمنت ومواد البناء وصناعة الورق .

**المجموعة الثالثة :** هي صناعة السلع الإنتاجية وتشمل على صناعة وسائل الإنتاج كصناعة المكائن على اختلاف أنواعها وصناعة العدد وصناعة منتجات المعادن المصنعة وصناعة السفن والقاطرات والطائرات واصلاحها ، ان وجود هذه المجموعة من الصناعات ضمن الهيكل الصناعي يشكل العامل المحرك والمولد للنمو في سائر أنشطة الاقتصاد الوطني غير أنها تواجه في الأقطار النامية عقبات عديدة من أهمها النقص في العملات الأجنبية والنقص إلى المهارات والكفاءات الإدارية والتنظيمية، علاوة على ضيق الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج التي قد تحبط من الثار الناجمة عن التوسع في هذا النمط من الصناعات<sup>(12)</sup>.

وبهدف توضيح الأهمية النسبية لكل مجموعة من هذه المجموعات في إجمالي الناتج الصناعي التحويلي وبالتالي تحديد مدى التنوع والتوازن في الهيكل الصناعي لغرض الجدول الآتي :-

جدول رقم(7)

التوزيع النسبي لمساهمات الفروع التحويلية بحسب طبيعة السلعة المنتجة للفترة 1975-2000 (نسب مئوية)

النشاط الصناعي	1975	1980	1988	2000
استهلاكية	77.2	69.100	69.26	59.23
وسيطه	22.8	29.24	29.14	34.56
إنتاجية	-	1.66	1.60	6.12
المجموع	100	100	100	100

المصدر :-1-مجلة التنمية الصناعية العربية" ملف الصناعة في ليبيا العربية اللبية " العدد 23-24 كانون الثاني 1990

2-الهيئة العامة للمعلومات وللوثيق "الكتيب الاحصائي" طرابلس، 2001،

من بيانات الجدول رقم (7) يتبين أن معظم جهود التنمية الصناعية في ليبيا قد تم تكريسها ضمن دائرة مجموعة السلع الاستهلاكية فقد ظلت هذه المجموعة تهيمن على الصناعي خلال الفترة موضوع البحث 1975-2000 على الرغم من اتجاهها نحو التراجع النسبي في العام 1988 لصالح الصناعات الوسيطة حيث انخفضت من 77.2% إلى 59.30% عام 2000 وارتفعت مساهمة الصناعات الوسيطة من 22.8% عام 1975 إلى 34.56% في العام 2000. ويعود السبب في ذلك في الغالب إلى بساطة التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستهلاكية ، وعدم حاجتها إلى خبرات فنية متطورة ووجود طلب محلي كاف على منتجاتها. أما السبب في ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة فيعود إلى التوسع في الصناعات الكيماوية والنفطية (البتر وكيماوية وتكرير النفط) وصناعة الأسمنت ومواد البناء. وبقى دور الصناعات الإنتاجية وبخاصة صناعات وسائل الإنتاج هامشياً لكون هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة ويستلزم

وجود مستوى متطور من المهارات و الكوادر الفنية الإدارية، هذا فضلاً عن ما فرضته الظروف السياسية من وضع قيود على عملية انتقال التكنولوجيا المتقدمة لمنع انتشار هذا النوع من الصناعات في الدول النامية (13)، وعلى الرغم من الاختلال الواضح في الهيكل الصناعي المتمثل بهيمنة الصناعات الاستهلاكية وضعف دور الصناعات الوسيطة وغياب دور الصناعات الإنتاجية إلا أن هناك مؤشر إيجابي يتمثل بوجود اتجاه واضح للتحوّل الهيكلي من مجموعة الصناعات الاستهلاكية إلى مجموعة الصناعات الوسيطة، أن هذا التحوّل من شأنه أن يحدث أثراً على التنمية لأن الصناعات الوسيطة معروفة بقدرتها العالية على خلق الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية وخلق الآثار التحفيزية الإنتاجية والتشغيلية التي تعم على جميع اجزاء الهيكل الصناعي.

#### 4- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الانماط المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير

أن الاستنتاج الذي وصلنا إليه من تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة المنتجة يدفعنا إلى تقسيم الهيكل الصناعي إلى مجموعتين من الانماط هي، نمط الصناعة المعوضة عن الاستيراد ، وهي الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج بدائل محلية عن السلع الصناعية المستوردة معتمدة في الغالب على السلع الوسيطة الإنتاجية الأجنبية وخاصة من المراحل الأولى لعملية تعويض الاستيراد ، ونمط تشجيع الصادرات ، الذي يهدف الى تشجيع مجموعة من الأنشطة الصناعية التي يمكنها استثمار المزايا النسبية الاستاتيكية و/أو الديناميكية للاقتصاد القومي سواء كانت مورديه أو بشرية أو رأسمالية في إنتاج السلعة بكلفة منخفضة نسبياً، مقارنة بالمنتجين المنافسين (14) وان النجاح في تنفيذ تلك السياسة يمكن أن يؤدي إلى تنويع الصادرات ومصادر الدخل وتحفيز الصناعات المحلية على رفع كفاءتها الإنتاجية، فضلاً عن تعميق الترابطات الإنتاجية بين الفروع التحويلية .ويمكن اعتبار كل من مجموعة الأنشطة الصناعية التي تنتج السلع الاستهلاكية والإنتاجية في ليبيا كأنشطة معوضة عن الاستيراد لكونها أنشطة تهدف إلى إنتاج بدائل محلية عن السلع المستوردة، وتستخدم المدخلات الوسيطة والإنتاجية المستوردة بنسب مرتفعة تتجاوز ما نسبته 90% في بعض الأنشطة الصناعية ، كما هو الحال في حالة الصناعات التجميعية الهندسية ، في حين أن مجموعة الأنشطة الصناعية التي تنتج السلع الوسيطة هي أنشطة مشجعة للتصدير وتستخدم المدخلات الوسيطة المحلية بنسب مرتفعة مستثمرة ميزة توفر النفط الخام والغاز الطبيعي لأنتاج مجموعة من السلع الصناعية لأغراض التصدير وعلى ضوء هذا التمييز نعرض الجدول التالي:

جدول رقم(8)

التوزيع النسبي لمساهمات الفروع التحويلية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير للفترة 1975-2000 (نسب مئوية )

النشاط الصناعي	1975	1980	1988	2000
أنشطة معوضة عن الاستيراد	77.2	70.76	70.86	65.44
المشجعة للتصدير	22.8	29.24	29.14	34.56

pdfMachine

! is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

100	100	100	100	المجموع
-----	-----	-----	-----	---------

المصدر :-1-مجلة التنمية الصناعية العربية"ملف الصناعة في ليبيا العربية اللبية " العدد 23-24 كانون الثاني 1990

2-الهيئة العامة للمعلومات وللوثيق "الكتيب الاحصائي" طرابلس، 2001،

أن بيانات الجدول رقم(8) تشير إلى وجود اختلال واضح في الهيكل الصناعي لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد على الرغم من وجود اتجاه واضح لتحول الهيكل نحو التوسع في الأنشطة المشجعة للتصدير، إلا أن الملاحظة التي ينبغي أن تذكر هنا هي أن التوسع في الأنشطة التصديرية قد تأثر بعامل واحد هو الحصول على العملات الأجنبية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات النفط الخام، وأهملاً تقريباً الهدف التنموي الاستراتيجي المتمثل بتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية ضمن الهيكل الصناعي من ناحية، ومع الأنشطة الاقتصادية من ناحية ثانية. كما أن السياسات الصناعية بشقيها التعويضي والتصديرية قد غاب عنها تقريباً المنهج التكاملي للتصنيع، وكانت تقوم إلى حد كبير على منهج جزئي ونمط مبتور، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطاً بمرحلة التنمية الصناعية كما انه إهمال اعتبارات الأجل الطويل والتركيز على الاعتبارات الآنية واعتبارات الأجل القصير، قد أجهز تقريباً على الجهود الهادفة إلى تصحيح الاختلال في الهيكل الصناعي، وهذا ما أكدته نتائج تطبيق هاتين السياستين خلال الفترة 1975-2000. ففي الوقت الذي عمقت فيه سياسة تعويض الاستيراد من تبعية الصناعة التحويلية لمصادر المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، جاءت سياسة تشجيع التصدير لتكمل صورة التبعية عندما ربطت مصير الفروع التحويلية، التي يمكن أن تعمل كأقطاب لعملية التنمية الصناعية بظروف الأسواق الأجنبية وهكذا فإن عملية تطور الفروع التحويلية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير غدت رهينة لتطور العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الأجنبية وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة.

## 5-تحليل الهيكل الصناعي على حسب معيار الحجم

عادة ما يجري التمييز بين السعة الإنتاجية المختلفة باستخدام عدد من المعايير أهمها حجم رأس المال المستثمر ، وعدد المشتغلين ، والقيمة المضافة ، وغالباً ما تكون الصناعات الصغيرة هي المهيمنة من حيث العدد في اغلب الفروع التحويلية ، وغالباً ما يسيطر القطاع الخاص على هذه الصناعات لكونها تتلاءم مع الإمكانيات الاستثمارية المحدودة لهذا القطاع ، كما أنها تحتاج نسبة اقل من العملات الأجنبية لتغطية متطلباتها الإنتاجية والاستثمارية ، وتتضمن نسبة اقل من المخاطرة مقارنة بالمنشأة الصناعية الكبيرة التي يهيمن عليها في العادة القطاع العام ، وقد انعكس هذا الوضع على مواقع توطن المنشآت الصغيرة ، فهي تتوطن في الغالب في المراكز الحضرية الرئيسية للاستفادة من الوفورات الحضرية والأسواق والتسهيلات الأخرى ، أن هذا الوضع التوطني ، قد جعل هذه الصناعات مفصولة قطاعياً وموقعياً عن المنشآت الكبيرة

pdfMachine

! is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

ولا تعمل كفروع ثانوية لها ، حيث تضعف الترابطات الصناعية فيما بينهما<sup>(15)</sup> وتضم الصناعات الصغيرة في ليبيا كافة التشاركيات الفردية والجماعية والتي يمتلكها القطاع الخاص ، وهي صناعات بسيطة في العادة ولا تستخدم تقنيات معقدة ، كما تستوعب عدد قليل من المشتغلين لا يتجاوز ( 10 ) عمال .وبهدف التعرف على الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة ضمن القطاع التحويلي في ليبيا نعرض الجدول الآتي

جدول رقم(9)

الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة ضمن القطاع التحويلي في ليبيا 1993 /1994 ( نسب مئوية )

الموازنة الأسبوعية	عدد المشتغلين	الإنتاج لصناعي	الاستثمار	عدد المصانع	المؤشر
8.3	35.1	7.6	5.6	94.03	الأهمية النسبية

المصدر:-1-اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، الادرة العامة للتنظيم الصناعي

2-عبد الله محمد شامية "الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعي الليبي " بحث مقدم الى مؤتمر واقع وافاق الصناعات الليبية ،مركز البحوث الاقتصادية 1994

من بيانات الجدول رقم(9) يتبين أن الصناعات الصغيرة تهيمن على الهيكل الصناعي من حيث العدد ، لكونها تمثل ما نسبته 94% من إجمالي الوحدات الصناعية القائمة ، ألا أن الأهمية النسبية للاستثمار في هذه الصناعات منخفضة جداً حيث لم تتجاوز 6% من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية ، وربما يعود ذلك إلى طبيعة عملية الإنتاج التي تستخدم تقنيات متواضعة ونسبة منخفضة من رأس المال ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك بشكل انخفاض في نسبة مساهمة هذه الصناعات في إجمالي الناتج الصناعي التحويلي ، التي لم تتجاوز ما نسبته 8%، كما أنها لم تستوعب سوى 35% من إجمالي المشتغلين ،وان نسبة ما استخدمته من عمالات أجنبية لأغراض استيراد مستلزماتها الإنتاجية لم يتجاوز ما نسبته 8%.وبهدف التعرف على مساهمة الصناعات الصغيرة على مستوى الفروع التحويلية نعرض الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

مساهمة الصناعات الصغيرة في القيمة المضافة والمشتغلين على مستوى الفروع التحويلية في ليبيا 1993-1994 ( نسب مئوية )

المشتغلين	القيمة المضافة	الفروع الصناعي /المؤشر
17.57	12.07	الغذائية
59.84	42.27	النسيج والجلود والأثاث
29.58	25	الكيمائية
26.40	16.68	الأسمنت ومواد البناء
23.38	7.5	الهندسية والمعدنية
35.10	17.60	الإجمالي

المصدر:-1-اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، الادرة العامة للتنظيم الصناعي

pdfMachine

It is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

من بيانات الجدول رقم (10) نستطيع القول انه في ظل الصعوبات الاقتصادية والتكنيكية والإدارية التي تواجه دخول القطاع الصناعي الخاص في الصناعات الكبيرة، فضلاً عن العوامل المتعلقة بميل هذا القطاع نحو تحقيق الربح السريع والخوف من المخاطرة، لهذا فأن مساهمة في الصناعات الصغيرة قد تركزت في بعض الفروع التحويلية التي تمتاز بسرعة دوران رأس المال والتي تتمركز بالقرب من الأسواق والتجمعات السكانية في المراكز الحضرية الرئيسية، وفي مقدمة هذه الصناعات صناعة النسيج والجلود والأثاث التي سجلت أعلى نسبة في القيمة المضافة بلغت 42.27% وأعلى نسبة في استيعاب المشتغلين بلغت 59.84%، وجاء كل من فرع الصناعات الكيماوية والأسمنت ومواد البناء بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي، ربما نتيجة للتسهيلات الإدارية والمصرفية التي تهيأت لإقامة هذا النوع من الوحدات الإنتاجية، أما الفروع الأخرى وخاصة الهندسية والمعدنية والغذائية فقد شهدت تقلصاً ملحوظاً نتيجة لتوسع الصناعات الكبيرة في هذين الصناعتين.

ومن كل ما تقدم يمكن القول أن التوسع التنموي في كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة، جاء ليكرس حالة التخصص الإنتاجي في بعض الفروع التحويلية، وعلى حساب الفروع والأنشطة التي تدعم مجالات التنويع الإنتاجي. ففي حين تخصصت الصناعات الكبيرة في الصناعات الكيماوية والصناعات النفطية، التي تستخدم تكنولوجيا كثيفة الرأسمال، ولا تستوعب الا نسبة ضئيلة من المشتغلين. فأن الصناعات الصغيرة تخصصت في بعض الأنشطة الصناعية التي تهدف الى أشباع الطلب الاستهلاكي لسكان المواقع الحضرية، وتستخدم في الغالب نوعاً معيناً من المهارات يفضل العمل في الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ويتركز أنتاجها في أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية و صناعة الأثاث وخدمات الصيانة والتصليح، ونتيجة لكل ذلك فأن التوسع الصناعي في الحالتين لم يأت ضمن نمط تكاملي، ولم يراع الترابطات الصناعية بين الفروع التحويلية، إذ بقيت الصناعات الصغيرة تعمل كأقسام منفصلة عن المنشآت الكبيرة، فالتوسع التنموي الذي حدث بعد منتصف السبعينات قد أهمل تقريباً الهدف الاستراتيجي الذي يدعو إلى ضرورة الحفاظ على حالة الازدواج في الهيكل الصناعي ، وذلك بجعل الصناعات الصغيرة فروعاً ثانوية للصناعات الكبيرة ، وكاتجاه قوي وصحي لتحقيق عملية التفاعل الديناميكي بين السعة الإنتاجية المختلفة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :-

1- أن اتجاهات السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي كانت متغير تابع لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة ، ففي ظل ظروف انتعاش الإيرادات النفطية تم تبني السياسات الاستثمارية الإنتاجية، والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية ، وهذا ما تحقق خلال الفترة من 1973-1985 ، أما في ظل انكماش الإيرادات النفطية فقد تم تبني السياسات الاستثمارية الانكماشية والتي تدعو إلى ترشيد الأنفاق العام والتركيز على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وبخاصة من أنشطة الخدمات العامة لذلك استحوذت هذه الأنشطة على النسب الرئيسية في تخصيصات الاستثمار .

2- تبين أن مسار التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي كانت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج ، فخلال المرحلة الأولى ، التي شملت سنوات عقد السبعينات 1970-1980 شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعاً مطرداً ارتبط بارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . ونتيجة لذلك تعمقت الفجوة بين مساهمة الأنشطة السلعية غير النفطية من ناحية والناتج السلعي النفطي من ناحية ثانية . أما المرحلة الثانية وتشمل السنوات من 1985-1999 فهي المرحلة التي شهدت معدلات النمو السالبة والبطيئة، وارتبط ذلك بالانخفاض التدريجي في المساهمة النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . وأدى ذلك إلى تعمق الاختلال القطاعي ، نتيجة لتعمق الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهي القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي وتتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات المتوسعة التي تمثل روافد الطلب وتتمثل بالأنشطة غير السلعية . وخلال هاتين المرحلتين كانت المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي

3- تبين أن السياسة الاستثمارية الصناعية قد ركزت اهتمامها على عدد من الفروع التحويلية وهي الصناعات النفطية ( البتر وكيماوية والتصفية) والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية باعتبار أن هذه الفروع يمكن أن تلعب دور أقطاب النمو في هذه المرحلة من التنمية التي تشهدها ليبيا.

4- تبين أن اتجاه المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية جاء متوافقاً مع اتجاهات السياسة الاستثمارية التي ركزت على عدد محدود من الصناعات وأدى ذلك بالمحصلة إلى هيمنة عدد قليل من الصناعات على الهيكل الصناعي في ليبيا وهي كل من الصناعات الغذائية والصناعات النفطية وبخاصة الصناعة البتر وكيماوية وصناعة التصفية ، بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وعدد من الأنشطة التجميعية الهندسية .

5- يتبين من تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة، أن معظم جهود التنمية الصناعية في ليبيا قد تم تكريسها ضمن دائرة مجموعة السلع الاستهلاكية فقد ظلت هذه المجموعة تهيمن على الهيكل الصناعي خلال الفترة موضوع البحث 1975-2000 على الرغم من اتجاهها نحو التراجع النسبي بعد منتصف الثمانينات لصالح الصناعات الوسيطة، وكنتيجة للتوسع في الصناعات الكيماوية والنفطية (البتر وكيماوية وتكرير النفط) وصناعة الأسمت ومواد البناء. وبقي دور الصناعات الإنتاجية وبخاصة صناعات وسائل الإنتاج هامشياً ومحدوداً

6- تبين من تقسيم الهيكل الصناعي إلى سلع تصديرية و سلع معوضة عن الاستيراد وجود اختلال واضح في الهيكل الصناعي لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد، على الرغم من وجود اتجاه واضح لتحول الهيكل نحو التوسع في الأنشطة المشجعة للتصدير ألا أن هذا التوسع قد تأثر بعامل واحد تقريباً هو الحصول على العملات الأجنبية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات النفط الخام، أهمل تقريباً الهدف التنموي الاستراتيجي المتمثل بتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وان السياسات الصناعية بشقيها التعويضي والتصديرية قد غاب عنها تقريباً المنهج التكاملي للتصنيع، وكانت تقوم إلى حد كبير على منهج جزئي ونمط مبتور، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطاً بمرحلة التنمية الصناعية. وفي الوقت الذي عمقت فيه سياسة تعويض الاستيراد من تبعية الصناعة التحويلية لمصادر المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، جاءت سياسة تشجيع التصدير لتكمل صورة التبعية عندما ربطت مصير الفروع التحويلية التصديرية والتي يمكن أن تعمل كأقطاب لعملية التنمية الصناعية بظروف الأسواق الأجنبية.

7- تبين أن الصعوبات الاقتصادية والتكنيكية والإدارية التي تواجه دخول القطاع الصناعي الخاص في الصناعات الكبيرة وميل هذا القطاع نحو تحقيق الربح السريع والخوف من المخاطرة، جعل مساهمته تتركز في الصناعات الصغيرة وفي بعض الفروع التحويلية التي تمتاز بسرعة دوران رأس المال، والتي تتمركز بالقرب من الأسواق والتجمعات السكانية في المراكز الحضرية الرئيسية، وفي مقدمة هذه الصناعات صناعة النسيج والجلود والأثاث بالإضافة إلى الفروع التي تحظى بالتسهيلات الإدارية والمصرفية كفروع الصناعات الكيماوية، كما تبين أن التوسع التنموي في كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة، جاء ليكرس حالة التخصص الإنتاجي في بعض الأنشطة، وعلى حساب الأنشطة التي تدعم مجالات التنوع الإنتاجي، ففي حين تخصصت الصناعات الكبيرة في الصناعات الكيماوية والصناعات النفطية، تخصصت الصناعات الصغيرة، في أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية والأثاث وخدمات الصيانة، ولم يأت التوسع في الحالتين ضمن نمط تكاملي، يراع الترابطات الصناعية بين الفروع التحويلية، كما أن التوسع التنموي الذي حدث بعد منتصف



السبعينات، قد أهمل تقريباً الهدف الاستراتيجي الذي يدعو إلى ضرورة الحفاظ على حالة الازدواج في الهيكل الصناعي كاتجاه قوي وصحي لتحقيق التفاعل الديناميكي بين السعة الإنتاجية المختلفة.

8- تبين من نتائج الدراسة أن تأثير القطاع الصناعي التحويلي على مسار عملية النمو الاقتصادي في ليبيا كان ضعيفاً، وقد ازداد التدهور في أوضاع هذا القطاع بعد التراجع النسبي في نصيبه من إجمالي الاستثمار الثابت خلال الفترة 1986-2000 مقارنة بالفترة 1973-1985، حيث لم تتجاوز مساهمته ما نسبته 10% في أفضل الأحوال، كما أن معظم أنشطة هذا القطاع لاتقوى على الاستمرار الا في ظل استمرار سقف الحماية والتسهيلات الادارية والحكومية وكل ذلك يزيد من تكاليف وحدة الاستثمار الصناعي وخاصة بالنسبة للأنشطة المعوضة عن الاستيراد فتكاليف الانتاج المحلي في معظم هذه الأنشطة تفوق كثيراً تكاليف أستيراد تلك السلع من الخارج، فضلاً عن ذلك فإن هذا القطاع يعاني من اختلال كبير في هيكله الإنتاجي سواء على مستوى الفروع والأنشطة أم على مستوى الأنماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد أو المشجعة للتصدير أو مستوى السعة الإنتاجية الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن ضعف أهمية الترابطات الإنتاجية بين الفروع والأنماط المذكورة، واستمرار الاعتماد وبشكل شبة كامل على المدخلات الإنتاجية (الوسيطه والراسمالية) المستوردة لذلك فإن هذا القطاع غير مؤهل في ظل استمرار الظروف الحالية لقيادة عملية اعادة الهيكلة في الاقتصاد الليبي.

## الخلاصة

بناءً على كل ما تقدم الدراسة المقترحات الآتية :-

- 1- يتطلب تصحيح الاختلال الهيكلي الحالي في الاقتصاد الليبي العمل على إعادة منح الأولوية في التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية، لتحقيق هدف تنويع الهيكل الإنتاجي، ضمان السير على طريق النمو الذاتي المتواصل، وعدم إبقاء عملية التنمية تحت رحمة التقلبات في أسواق النفط العالمية، وفي اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة .
- 2- يستلزم تصحيح الاختلال الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية، عدم الاستمرار في التوسع الحالي القائم على التكرار والازدواجية، والاهتمام بدلاً من ذلك بوضع التصاميم الدقيقة لتوزيع الصناعات وفقاً لنشاطاتها ومواقعها وأنماطها، وتشجيع دمج الصناعات المتشابهة لخفض تكاليف الإنتاج، مع التأكيد على اختيار الصناعات التي تتميز بمزايا تنافسية، وتكون قادرة على الاستمرار دون دعم أو مساعدة، والعمل على الكشف عن القدرات الكامنة لتعميق الترابطات الإنتاجية والموقعية، بهدف استكمال حلقات الإنتاج وردم الفجوات الحالية في الهيكل الصناعي وصولاً إلى البنيان الصناعي المتكامل، يوفر المزيد من الاستقلالية والنمو الذاتي المتواصل .

- 3 - ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق التنوع في مصادر الايرادات غير النفطية وخفض الانفاق الحكومي الجاري ،على أن يتم ذلك في إطار سياسة الاصلاح الهيكلي والتثبيت المالي.
- 4 - ضرورة منح الفرصة الكاملة للقطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الصناعية ، خصوصاً بعد أن قامت القطاعات الحكومية بتهيئة المتطلبات الأساسية لهذه التنمية من توفير البنية الأساسية كالخدمات والمواني والطرق وشبكات الكهرباء والمياه ،فضلا عن إقامة المشاريع الصناعية الأساسية كالصناعات الكيماوية البتروكيماوية ومصافي النفط والحديد والصلب ، التي تشكل النواة لصناعات وسيطة وإنتاجية عديدة، يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع .
- 5 - الاستمرار في سياسة تشجيع الاستثمار الصناعي الجماعي و التوسع في إقامة التشاركيات ،مما سيشجع على إعادة استثمار الادخارات الفردية التي تخشى المخاطرة الناتجة عن الاستثمارات الضخمة ،بالإضافة إلى تخطي عقبات التمويل خاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة الحجم.
- 6 - ضرورة استناد السياسة الصناعية على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني سواء كانت مزايا أستاذاتيكية (حاضرة ) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل ) ، فأخفاض نسبة المخاطرة في مثل تلك الأنشطة ربما سيحفز القطاع الخاص على الدخول في القطاع الصناعي .
- 7 - تكوين أيدي عاملة وطنية وفنية ومدربة من خلال توجيه تعليمي وتدريب قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل ،ويمكن الاستعانة في عملية تكوين هذا الكادر بخبرة الشركات المتعددة الجنسية ،واقامة مراكز وطنية متخصصة لهذا الغرض .
- 8 - ضرورة قيام مصرف التنمية والمصارف المتخصصة الأخرى بتوفير التمويل الرأسمالي الكافي وبخاصة الائتمان الصناعي ،لدعم عملية التوسع في قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الإنتاجية الأخرى مع ضرورة التأكيد على تطوير خدمات المصارف التجارية ،والتخلي عن سياستها الاقراضية المتحفظة نحو تمويل الاستثمارات التنموية والصناعية .
- 9 - ضرورة العمل على تشجيع إنشاء السوق المالية،لتعبئة المدخرات واستخدامها في تمويل عملية التنمية الصناعية وضمان تحقيق تداول نشيط ومنظم يوفر الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الصناعية ويحقق تنوعاً لادوات التمويل ذات المزايا المختلفة ،بما يتيح الفرصة لجميع المتعاملين للاختيار وفق مصالحهم وأتجاهاتهم
- 10 - ضرورة العمل على دعم وتشجيع الصناعات التصديرية ، التي تتمتع ليبيا بليبية مميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها وبخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات التي تتميز بترباطاتها الإنتاجية الأمامية والخلفية المرتفعة مع تلك الصناعة .
- 11 - ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية باتخاذ مجموعتين من الاجراءات

المجموعة الاولى تهدف الى ازالة القيود البروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والاجنبي في مجال الاستثمار الصناعي وبخاصة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الانتاجية التصميمية،بالاضافة الى ضرورة ازالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الاراضي الصناعية بأسعار تنافسية ، وصعوبات التمويل ، أن ازالة القيود المذكورة يمكن أن يساعد في خلق روح التنافس ،ويرفع من كفاءة عملية توزيع الموارد .أما المجموعة الثانية فتهدف الى تنظيم عملية المنافسة وتوفير عنصر الاستقرار في النظام الاقتصادي من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية ، و العمل على مراقبة النشاط الاقتصادي بعد تحريره ،لضمان عدم الاساءة للحرية الاقتصادية 12- ضرورة العمل على دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة،وبخاصة التي تعتمد على المدخلات المحلية، مع التأكيد على أهمية إقامة المجمعات الصناعية المتكاملة الخدمات من ماء وكهرباء وورش وصيانة للصناعات الصغيرة ، لتحقيق أقصى كفاءة مكانية وإنتاجية لهذه المنشآت وحمايتها من الآثار السلبية للاحتكاك المباشر بالصناعات الكبيرة 13 - ضرورة العمل على الاستفادة من المزايا الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والأفريقية والأوربية ،التي ستؤدي إلى تخفيض التكاليف ،وتوسيع حجم السوق أمام الإنتاج الصناعي الليبي

- Colin Clark, " The condition of Economic progress" Macmillan press, London, 1957 ,pp. 395-400-1
- B. H .Chenery and others " Structural change and development policy" -2  
Oxford University press, 1979 ,pp. 6-21
- F. Perroux " Economic space, theory and application "Quarterly Journal of Economic -3  
,No .1,1950, pp .90-92
- A. Hirschman "The strategy of Economic development" Yale University press ,New Haven ,  
pp. 180-184
- 4-توفيق اسماعيل "أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية" معهد الإنماء العربي ،بيروت، 1981، ص 11
- 5-مصباح العربي "استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم \_مفتوح :تجربة ليبيا" في  
نادر فرجاني وآخرون "التنمية المستقلة في الوطن العربي"مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1987،  
ص ص 622-624
- 6-يوسف صايغ "أزمة النفط الرهانة ومستقبل الاقتصادات العربية"مجلة المستقبل العربي ،السنة السادسة،العدد 59 ،كانون  
الثاني 1984 ،ص ص 21-22
- 7-ليبيا الليبية الشعبية الاشتراكية ،اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985م" ص  
ص 1-8
- 8-صباحي قنوص وآخرون "ليبيا الثورة خلال عشرون عاماً"الدار الوطنية الكتب ،بنغازي، 1989، ص 277
- 9-محمد هشام خواجكية "مستقبل التصنيع في دول الخليج العربي"المعهد العربي للتخطيط ،لكويت، 1989، ص 18.
- احمد صالح التويجري "دور القطاع الصناعي في دول الخليج العربي في معادلة تراجع القطاعات الأخرى"  
مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،العدد 29 ،السنة الثامنة ،يونيو 1987 م ،
- 10-مجلة التنمية الصناعية العربية"ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية " العدد 23-24 كانون الثاني 1990  
ص ص 183-184
- محمد عبد الجليل أبو سنيينة " الصادرات الصناعية الليبية،الواقع والإمكانات المتاحة" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع  
،العدد الاول، ربيع 1992 ،ص ص 5-6
- 11-منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "نحو استراتيجية للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون"  
الدوحة ،1983، ص 15
- 12-علي مجيد الحمادي "البنية الصناعية في أقطار مجلس التعاون الخليجي"مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،  
العدد 36 ،السنة العاشرة ،ابريل 1989 م ،
- 13-محمد عبد الشفيق "قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد" دار الوحدة ،بيروت ، 1981  
،ص ص 377-380
- 14-عبد الله محمد شامية "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية 1970-1986م"

مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، خريف 1990 م، ص ص 43-48

UNIDO "Small scale industry" New York , 1969 , pp. 6-8 -15

**pdfMachine**

**Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!**

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!